

ماكرون وبن سلمان يتفقان على تعزيز التعاون وأهمية إنهاء أزمة لبنان

اتفق ولی العهد السعودی الأمیر محمد بن سلمان، مع الرئیس الفرنسي إیما نویل ماکرون، على تعزیز التعاون الثنائی بین البلدين، وشددا على أهمیة إنهاء الفراغ السياسي المؤسسی في لبنان.

جاء ذلك، خلال لقاء بینهما الجمعة، في العاصمة باریس، حيث عقدا اجتماعاً ثنائياً موسعاً بحضور وفدي البلدين، حسبما ذكرت وكالة الأنباء السعودية "واس" (رسمیة).

و"جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات التاريخية والاستراتيجية بین البلدين، وسبل تطويرها في جميع المجالات، بما يخدم مصالح البلدين والشعبين".

كما تبادل ولی العهد السعودی والرئیس الفرنسي وجهات النظر بشأن مستجدات الأحداث الدولية والإقليمية، وتنسيق الجهود المبذولة المشتركة بشأنها، وفقاً للوكالة السعودية.

فيما قال بيان صادر عن قصر الإليزیه، إن ماکرون وبن سلمان، اتفقا على أهمیة "إنهاء سريع للفراغ السياسي المؤسسی في لبنان".

وقالت الرئاسة الفرنسية، إن الغیاب المطول لمنصب الرئيس اللبناني "يظل العقبة الرئيسية أمام حل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحادة في لبنان".

كما أكد ماکرون وبن سلمان في اجتماعهما، على "التزامهما المشترک بالأمن والاستقرار في الشرقيين الأدنى والأوسط، وأعربا عن رغبتهما في موافقة جهودهما المشتركة لإحداث تخفيف دائم للتوترات".

ووصل ولی العهد السعودی، الخميس، إلى باریس، للقاء ماکرون، ورئاسة وفد بلاده المُشارک في قمة "من

أجل ميثاق مالي عالمي جديد"، إضافة إلى المشاركة في حفل استقبال السعودية الرسمي لترشح الرياض لاستضافة "إكسبو 2030".

ومن المتوقع أن يترأس بن سلمان وفد بلاده المشارك في قمة "من أجل ميثاق مالي عالمي جديد" يومي 22 و23 يونيو/حزيران الجاري، والتي ستتناول "إصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف"، و"أزمة الديون"، و"تمويل التكنولوجيا الخضراء"، و"عمل أدوات ضرائب وتمويل دولية جديدة وحقوق سحب خاصة".

وتعد زيارة ولی العهد السعودي إلى فرنسا الثانية خلال أقل من عام، إذ بحث بن سلمان في يوليو/تموز الماضي مع ماكرون، ملفات اقتصادية وسياسية مختلفة أهمها "استقرار أسواق الطاقة العالمية"، و"دعم سيادة لبنان" و "أهمية الوصول إلى حل سياسي للأزمة في سوريا" و"الجهود الدولية لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي".

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطوراً ملحوظاً، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الرياض وباريس في عام 2021 ما قيمته 7.1 مليار دولار.

وجاءت المملكة في المرتبة 32 في قائمة الدول التي تستورد منها فرنسا بقيمة 3.9 مليار دولار، كما احتلت السعودية المرتبة 53 في قائمة الدول المستقبلة لصادرات فرنسا بقيمة 3.2 مليار دولار.

وزاد عدد الشركات الفرنسية المستثمرة في المملكة من 259 شركة في العام 2019 إلى 336 شركة في عام 2022، وعمل البلدان على تعزيز العلاقات الاستثمارية الثنائية وبناء شراكات طويلة الأمد بين القطاع الخاص في المملكة وفرنسا وتوسيع نطاقها، عبر توقيع مذكرة تفاهم بين برنامج "ريادة الشركات الوطنية" في وزارة الاستثمار السعودية وبرنامـج "بيزنس فرنس".

